معهد التخطيط القومى

موجز ندوات ٢٠٠٩/٢٠١٠
لقاءات الثلاثاء - سيمينار معهد التخطيط القومى
التنمية فى مصر ... القضايا المُلِحَة والمستقبل

الحلقة السابعة
١٥ يونية ٢٠١٠

"السكان والمكان : الإطار الديموجرافى والإجتماعى والإقتصادى فى ربع قرن قادم"

الأستاذ الدكتور/ هشام مخلوف
أستاذ الإحصاء السكانى المتفرغ - والمدير الأسبق للمركز الديموجرافى
الأستاذ الدكتور / مجدي عبد القادر
المستشار المتفرغ بالمركز الديموجرافى
الدكتورة / منى عبد العال سيد دسوقى
أستاذ التنمية الإقليمية المساعد - مركز التنمية الإقليمية - معهد التخطيط القومى

تحرير
ا.د.مصطفى أحمد مصطفى
المشرف العام منسق السيمينار

مراجعة
ا.د.فادية محمد عبد السلام
مدير معهد التخطيط القومى

إعداد
د.منى دسوقى

متابعة
د. أمانى الريس
د. بسمة الحداد

يونية ٢٠١٠

معهد التخطيط القومي

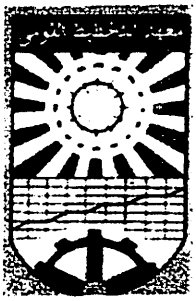

موجز ندوات ٢٠٠٩/٢٠١٠

لقاءات الثلاثاء – سيمينار معهد التخطيط القومي

"التنمية في مصر- القضايا المُلحَة والمستقبل"

الحلقة السابعة : ١٥ يونية ٢٠١٠

السكان والمكان : الإطار الديموجرافى والاجتماعى والاقتصادى فى ربع قرن قادم

الأستاذ الدكتور/ هشام مخلوف

أستاذ الاحصاء السكاني المتفرغ – والمدير الأسبق للمركز الديموجرافي

الأستاذ الدكتور /مجدي عبد القادر

المستشار المتفرغ بالمركز الديموجرافي

الدكتورة/ منى عبد العال سيد دسوقي

أستاذ التنمية الاقليمية المساعد- مركز التنمية الاقليمية – معهد التخطيط القومي

تحرير

ا.د. مصطفى أحمد مصطفى

المشرف العام منسق السيمينار

مزاجعة

ا.د. فادية محمد عبد السلام

مدير معهد التخطيط القومى

إعـــــــــداد

د. منى دســـوقى

متابعـــة

د. أمانى الريـــس

د. بسمة الحـــداد

يونية ٢٠١٠

الندوة السابعة لسيمينار الثلاثاء موسم ٢٠٠٩ /٢٠١٠
"التنمية في مصر- القضايا المُلِحَة والمستقبل"

السكان والمكان : الإطار الديموجرافي والاجتماعي والاقتصادي في ربع قرن قادم

الأوراق الخلفية : الأستاذ الدكتور /مجدي عبد القادر

المستشار المتفرغ بالمركز الديموجرافي

الدكتورة/ منى عبد العال سيد دسوقي

أستاذ التنمية الاقليمية المساعد- مركز التنمية الاقليمية – معهد التخطيط القومي

التعقيب والمناقشة والحوار : الأستاذ الدكتور/ هشام مخلوف

أستاذ الاحصاء السكاني المتفرغ – والمدير الأسبق للمركز الديموجرافي

كلمة : أ.د. مصطفى أحمد مصطفى المشرف العام منسق السيمينار:

بدأت الحلقة السابعة من لقاءات الثلاثاء، سيمينار معهد التخطيط القومي لموسم ٢٠٠٩ /٢٠١٠، بتقديم أ.د. مصطفى المشرف العام منسق السيمينار للحلقة السابعة؛ مرحباً بالسادة الحضور، والترحيب الحار بالأستاذ الدكتور هشام مخلوف، والثناء عليه ، والإشادة بالخدمات والتسهيلات التي كان يوفرها لأبناء الوطن ، حينما كان يشغل منصب الملحق الثقافي بلندن ، والترحيب بالسادة المتحدثين الدكتور مجدي عبد القادر ، والدكتورة منى دسوقي؛ كما خص بالتحية والتقدير الأستاذة الدكتورة فادية عبد السلام – مدير معهد التخطيط القومي، ثم تابع قائلاً : يسعدنا اليوم أن نتواصل مع حلقات لقاءات الثلاثاء، سيمينار معهد التخطيط القومي موسم ٢٠٠٩/٢٠١٠ تحت مظلة "التنمية في مصر- القضايا المُلِحَة والمستقبل"، نتابع في الحلقة السابعة والأخيرة لهذا الموسم؛ موضوع : " السكان والمكان : الإطار الديموجرافي والاجتماعي والاقتصادي في ربع قرن قادم " .

وعرض كلمة ومقدمة للتمهيد لموضوع الحلقة جاء بها :

عندما نسمع كلمتي السكان والمكان يقفز إلي أذهاننا في مصر هذا التوازن المفقود بين الموارد والسكان ، والإنتشار على رقعة الوطن، وكذلك خلل الأطر الديموجرافية الاجتماعية الاقتصادية؛ مع سيناريوهات عديدة بين متشائم ومتفائل لتلك المؤشرات ، التي نحاول بها قياس واقعنا الحاضر ، أملاً في مستقبل أفضل من أجيال ، تظل في علم الغيب مع ما تشكله العلاقة بين السكان والموارد ، حيث إننا نمثل وضعاً لا مثيل له في أي مكان آخر من العالم.

فالمؤشرات الديموجرافية تشير الى أن سكان مصر قد تضاعفوا خلال قرنين من الزمن ٢٥ مرة – وما تزال معدلات النمو السكاني في المحروسة مرتفعة وتفوق المعدلات العالمية. وفي ظل هذا النمو بوجه عام ، يحلو للبعض ترديد أن التزايد السكاني هو السبب الرئيسي لما تعانيه مصر من مشاكل، وهو الذي يحرمنا من جني ثمار التنمية ، وعدم شعور الأغلبية بتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. والحقيقة أن الأمر لا يتوقف عند حدود التزايد السكاني؛ بل يفاقم الأوضاع المتردّية أن هذا التزايد ينحصر في مساحة جِد ضيقة من أرض الوطن ، بشكل يفوق قدرة هذا الحيز الضيق عن إستمرار وتيرة استيعاب هذا التدفق البشري .

والأمر الأكثر خطورة وبروزاً الآن هو أن الموارد الطبيعية بشكل عام، والأرض والمياه بشكل خاص ، تتعرض لقدر كبير من الفقد والتدهور عاماً بعد عام؛ بل ويوماً بعد يوم، بما يؤدي الى نضوب هذه الموارد أو عدم صلاحيتها لاستمرار الحياة عليها في الأمد المنظور.

يقول الراحل جمال حمدان في أوراقه الخاصة ، منذ أكثر من عقدين مضت : "مصر اليوم إما القوة أو الإنقراض، إما القوة أو الموت، فالمتغيرات أخذت تضرب في صميم الوجود المصري، فالأرض أصبحت معّرضة للتآكل الجغرافي لأول مرة في التاريخ كله والى الأبد، مغلقة بيولوجياً بلا صرف، لاتتجدد مياهها أو تربتها، وأضحت بيئة تلوث نموذجية. وبعد أن كانت مصر سيدة النيل ، ظهر لها منافسون

ومطالبون ومدعون بحقوق، رصيدها المائي أصبح ثابتاً ومحدوداً، بلغ سكانها ذروة غير متصورة ، بينما القاعدة الأرضية والمائية في ثبات أو إنكماش أو إنقـــراض ، بعد أن تعدى عامل السكان إمكانات الأرض، وهو لا يتجاوز إمكاناتهـــا فحســـب ، وإنما يقلصها بقدر ما يتوسع إسكاناً في المدن والقرى والطرق، حتى سيأتي اليـــوم الذي تطرد فيه الزراعة تماماً من أرض مصر، لتصبح كلها مكان سكن، دون مكان عمل؛ أي دون زراعة؛ أي دون حياة، لتتحول كلها في النهاية من مكان سكن على مستوى الوطن الى مقبرة بحجم الدولة. مع كل هذه الإنكماشـــات الداخليـــة أتـــت الكوارث الخارجية بالجملة، وأصـــبحت المتغيـــرات الداخليـــة تخـــرب المكـــان، والمتغيرات الخارجية تخرب المكانة ....." .

وتظل كلمات الراحل جمال حمدان مبصرة ومحذرة...

ورغم هذا القدر الكبير من النظرة التشاؤمية؛ إلا أنه يعبر عن حقـــائق قـــد تكـــون صادمة ، طالما استمرت أو تفاقمت هذه الأوضاع، وما لم تتغير في وقت قريب .

وفي حوارنا ونقاشنا اختلافاً واتفاقاً نتمنى أن نستزرع أملاً ، وأن نحفز هماً ، وأن نستحث عملاً وجهداً ، من أجل مستقبل الوطن وأجياله القادمة في علم الغيب ، نأياً بنا عن غيبوبة حالة بنا ، في ظل النافذة الديموجرافية ، التـــي يمكـــن أن تعطـــي الأوضاع فرصة تاريخية لن تتكرر.

وكل ذلك يتوجب اهتماماً في طرحنا ومناقشاتنا يتوجه الى :

- الاسقاطات السكانية في ربع قرن قادم باحتمالاتها المتشائمة والمتفائلة .
- توقع توزيعات السكان على أرض الوطن في ربع قرن قادم وامكانات توسيع الانتشار على رقعة الأرض .
- التغيرات الديموجرافية الاجتماعية وانعكاساتها على الزيادة السكانية ، وهيكل المهن المطلوب توفيرها من أجل ترصين تنمية حقيقية وشاملة .

- التغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على الانتشار السكاني ، وفكرة العزل الاجتماعي والإرتباط بفكر شبكات الخدمات والمرافق والبنية الأساسية .
- الخروج إلى المجتمعات والأراضي الجديدة ، وآليات تنفيذ ذلك في مصر في ربع قرن قادم.

واضاءات كثيرة مطلوب أن تزيح ضباباً كثيفاً أمام بصائرنا ، وأن تبصرنا وتحذرنا وتبث أملاً ورجاءاً ورشداً في قراراتنا وآدائنا ومستقبل أجيالنا ، ليبقى وطننا دائماً عظيما مؤهلاً بعقوله . أن يبقى دائماً داخل التاريخ متفاعلاً وفي قلب جغرافية العالم فاعلاً.

بعد ذلك، دعى منسق السيمنار السادة الحضور الوقوف دقيقة ترحماً بالدعاء على روح الأستاذ الدكتور محمود فرج الذي كان مقدراً ومخططاً أن يكون أحد متحدثي هذه الحلقة ولا راد لقضاء الله .

ثم أنهى الأستاذ الدكتور منسق السيمينار كلمته قائلاً: الآن أقدم لكم الأخت الفاضلة الأستاذة الدكتورة فادية عبد السلام – مدير معهد التخطيط القومي في كلمة ترحيب واضاءة أيضاً على بعض الموضوعات والقضايا التي تتعلق بحلقة اليوم.

استهلت **الأستاذة الدكتورة/فادية عبد السلام – مدير معهد التخطيط القومي** ، الحديث بذكر اسم الله الرحمن الرحيم ، ثم أضافت؛ أود أن أحيي ضيفنا الكريم الديموجرافي المخضرم والمدير الأسبق للمركز الديموجرافي الأستاذ الدكتور/ هشام مخلوف، ومعي الآن كتابه "سكان مصر في القرن العشرين" ، الذي يرصد بالبحث والتحليل تطورات أحوال السكان في مصر على مدى قرن.

كما أحيي وأرحب بالزميل العزيز الدكتور مجدي عبد القادر، وزميلتي العزيزة الدكتورة منى عبد العال دسوقي.، وأساتذة المعهد الأجلاء، وجميع الزميلات والزملاء والحضور الكريم .

وبدأت كلمتها قائلة؛ ونحن الآن بصدد تناول قضايا التنمية في الربع قرن القادم يمكن أن نتعرض للظلال السابقة للسكان والمكان ، حتى نتعرف على أبعاد هذه القضية في القرن المنصرم؛ حيث أن مصر لا زالت تمر بالمرحلة الثانية من مراحل التطور الديموجرافي؛ والواقع أنه لا ينظر للزيادة السكانية كمشكلة في حد ذاتها، وإنما ينظر اليها في ضوء التوازن بين السكان والموارد ، فهناك الكثير من الدول ترتفع فيها الكثافة السكانية ، ولكنها لا تعاني من مشكلة سكانية ، لأنها حققت توازناً بين السكان والموارد. إن مصر شهدت انخفاضاً في معدلات الإنجاب الكلية؛ إلا أنه رغم انخفاض معدلات الإنجاب ، فإن التزايد السكاني سوف يستمر في الزيادة لفترة طويلة ، حتى بعد الوصول الى معدلات الإحلال، وذلك لتزايد عدد النساء في سن الإنجاب (كنتيجة لزيادة المواليد السابقة) من الجيل السابق اللائي سوف ينجبن. هذا التحدي سوف يؤدي الى إطالة أمد التحول الديموجرافي ، ويضيف إلى التحديات اللازمة للاستثمار في بناء قدرات وتأهيل الشباب للدخول في سوق العمل. وهذا ما يطلق عليه النافذة السكانية أو الفرصة السكانية، حيث يقع نحو ٤٠ ٪ من السكان في المرحلة الإنجابية والإنتاجية ؛ ومن الوجهة الاقتصادية فإن وجود نسبة كبيرة من السكان في هذه المرحلة يمثل ثروة لا يستهان بها ، لاسيما في ظل الأزمات الإقتصادية الحالية، والدراسات كثيرة في هذا الصدد.

يبقى أن نتحدث عن السكان والمكان، وبغض النظر عن التوزيع الديموجرافي للسكان ، فإن التعداد العام الذي يجاوز ٧٨ مليون نسمة ، يستلزم من أجل البقاء حصة مائية لا يقل قدرها عن ٧٨ مليار متر مكعب من المياه سنوياً للوفاء بالحاجات الأساسية من المياه، أي أن يكون للفرد نصيباً يقدر بنحو ١٠٠٠ متر

مكعب من المياه سنوياً، يضاف اليه مقدار إضافي للقيام بالعمليات التنموية؛ حيث لا تنمية بدون مياه، وإذا أخذنا في الإعتبار أن نصيب مصر من مياه النيل المحدد الأول للتنمية أو للحياه يصل الى ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً؛ فإن نصيب الفرد يقل عن ٦٠٠ متر مكعب من المياه سنوياً للفرد . وقد ظهرت هذه المشكلة على السطح في الآونة الأخيرة ، بعد أن أعلنت دول المنبع السبعة تخليها عن الاتفاقيات بهذا الصدد. وبدلاً من أن تحاول مصر زيادة حصتها السنوية من المياه، أصبحنا مهددين بنقص الحصة السنوية عن ال ٥٥ مليار متر مكعب، وكما كان متوقعاً ؛ فإن صراعات المياه ستبدو هي السمة الغالبة في المرحلة القادمة.

الحضور الكريم؛ لا تقتصر المشكلة السكانية في مصر على الزيادة السكانية فقط، بل تشمل أيضاً التوزيع العمري للسكان ، والنمط الحضري العشوائي ، وما يرتبط به من تدني الخصائص البشرية متمثلة في : إرتفاع معدلات الأمية بين النساء، وعمالة الأطفال، وغيرها من الخصائص . كل هذه المسائل المتعلقة بالزيادة السكانية لها تبعاتها السيئة على سوق العمل، على الادخار، والاستثمار والاستهلاك؛ ومن ثم التنمية الاقتصادية برمتها.

هناك عدد آخر من القضايا قد تطفو على السطح في الفترة الراهنة؛ ألا وهي قضية الهجرة إلى الغرب ، لا سيما في ظل التزايد السكاني لدول مثل مصر، وما يقابله من النمو السكاني السلبي في الغرب ، مقروناً بالتوزيع العمري المسن؛ مما يترتب عليه إتجاه مغاير في دول الغرب نحو الهجرة الوافدة لسد العجز في العمالة ، وما يتبعها من تبعات اجتماعية واقتصادية. هذه وغيرها من القضايا قد تشكل القضايا الراهنة والمستقبلية المتعلقة بالسكان ، وتصبغ القضية السكانية بالصبغة الاقتصادية.

كل هذه التأثيرات تتطلب أساليب مبتكرة لمواجهة المشكلة سواء على مستوى التشريعات – الحوافز – الإعلام – منظمات المجتمع المدني ..... إلخ ولذلك لا بد من إعادة النظر في البرامج وخطط العمل المطّبقة لتكون أكثر واقعية لتحقق

الاستفادة من فرصة النافذة الديموجرافية بما يضمن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد أنهت كلمتها قائلة : وإنني إذ أتمنى للحاضرين حواراً مثمراً من أجل قضايا التنمية في مصر؛ أتمنى أن يخرج السيمينار بمزيد من المقترحات البناءة في إتجاه تقديم حلول واقعية لرسم سياسة سكانية جديدة.

شكر الأستاذ الدكتور/ مصطفى أحمد مصطفى – أ.د. فادية عبد السلام مديرة المعهد ، على تلك الاضاءات والتعميق للموضوع ، للمساهمة في فتح مجالات للنقاش والحوار أكبر وأوسع، وكذلك بما سيتم إضافته من محدثي الحلقة ، ثم قام بتقديم الدكتور/ مجدي عبد القادر – لإلقاء كلمته .

وبدأ في عرض موضوع : "السكان والمكان الإطـــار الـــديموجرافى الاجتمـــاعى والاقتصادى فى ربع قرن قادم" ، علي النحو التالي :

- يمثل التوزيع الجغرافى غير المتوازن للسكان أحد الأبعاد الثلاثـــة الرئيســـية للمشكلة السكانية فى مصر، بالإضافة إلى النمو السكانى السريع، وانخفـــاض مستوى الخصائص السكانية، كما تم بلورتها فى إطار السياسة القومية للسكان التى صدرت فى عام ١٩٧٣.

ويتمثل التوزيع الجغرافى غير المتوازن فيما يلى:

- رغم ان المساحة الكلية لمصر تزيد قليلا عن مليون كيلـــومتر مربـــع إلا ان المساحة المأهولة لم تتجاوز ٥,٥% حتى نهاية القرن الماضى، ثم زادت الى حوالى ٧,٨% حالياً.
- طبقاً لبيانات آخر تعداد فى مصر يعيش ٩٨,٢% من السكان فى مساحه لا تتجاوز نسبتها ٧,٨% بينما يتوزع ١,٨% من السكان على ٩٢,٥% من المساحة الكلية.

- طبقاً لبيانات التعداد الاخير لعام ٢٠٠٦ تبلغ الكثافة السكانية حسب المساحة المأهولة حوالى ٧٣ فرد فى الكيلو متر المربع، بينما ترتفع إلى حوالى٩٢٥ فرد حسب المساحة المأهولة (أكثر من أثنى عشر ضعفاً).
- تزداد الكثافة السكانية فى المدن الكبرى وعواصم المحافظات بصورة غير مسبوقة ، مما يجعل تلك المدن تئن من مشاكل اجتماعية واقتصادية متفاقمة، فضلا عن عدم وفاء البنيه الأساسية لاحتياجات السكان فى تلك المدن وفى الحضر بصفه عامة.

ثم عرض الاسقاطات السكانية في ربع قرن قادم فيما يلي :

- **من المتوقع أن يزيد عدد السكان في مصر طبقاً لأحدث اسقاطات سكانية خلال ربع القرن ٢٠٠٧ – ٢٠٢٢ بحوالي ٢٩،٨ مليون نسمة بنسبة زيادة تقدر بنحو ٤٠% مقارنة بسنة الأساس.**
- تمثل تلك الزيادة ضغط سكانى مرتفع على التجمعات السكانية القائمة بالحضر والريف من جميع المحافظات فى مختلف مناحى الحياة .

من المتوقع أن تكون الكثافات السكانية طبقاً للمساحات المأهولة بالمليون نسمة ، ونسب الزيادة بها حتى عام ٢٠٣٢ كما يلي :

المحافظة	١٩٨٦	٢٠٠٧	٢٠٢٢	٢٠٣٢	نسبة الزيادة
القاهرة	٣١٨٧٣	٤١٣٢٩	٥١٣٠٦	٥٥٥٣٧	٣٤
الاسكندرية	١٧٤٧	٢٤٧٨	٣٢٦١	٣٦١٧	٤٦
بورسعيد	٣٠٤	٤٣٦	٥٣٥	٥٧٧	٣٢
السويس	٣٦٤	٥٧	٧٤	٨١	٤٢
دمياط	١١٠٧	١٦٥٥	٢٠٨٠	٢٢٦٧	٣٧
الدقهلية	١٠٠٤	١٤٥٣	١٧٥٨	١٨٦٩	٢٩
الشرقيه	٧١٧	١١٣٤	١٤٧٥	١٦٤٠	٤٥
القليوبية	٢٣٤٥	٣٩٩٧	٥١٦٤	٥٧٢٦	٤٣
كفر الشيخ	٤٨٣	٧٠٧	٨٦٢	٩١٣	٢٩
الغربية	١٤٨٥	٢٠٨٧	٢٥٤٦	٢٧٠٨	٣٠
المنوفية	٩١٢	١٣٥٨	١٦٤٩	١٧٥٩	٢٩
البحيرة	٤٦٨	٦٩١	٨٣٣	٨٧٩	٢٧
الإسماعيلية	١٠٨	١٨٩	٢٦٤	٣٠٦	٦٢
الجيزة	٣١٢٨	٥٣٢٥	٧١٥٧	٨٠٩٧	٥٢
بنى سويف	١٠٥٨	١٦٩٥	٢٢٠٣	٢٤٦٠	٤٥
الفيوم	٨٣٦	١٣٧٢	١٨٠١	٢٠١٩	٤٧
المنيا	١٠٩٧	١٧٥٦	٢٣٤٣	٢٦٦٢	٥٢
أسيوط	١٤٠٨	٢٢١٤	٢٩٦١	٣٣٥٧	٥٢

وتوضح البيانات ؛ أن الكثافة السكانية تزداد في المدن الكبرى بصورة غير مسبوقة تجعلها تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية ، كما تمثل تلك الزيادات ضغط سكاني مرتفع على التجمعات السكانية القائمة بالحضر والريف فتتسبب في :

- اختناق المرافق العامة وتلوث البيئة .
- زحف المباني على الأرض الزراعية .
- انتشار المناطق العشوائية (يوجد نحو ٨٧٠ منطقة عشوائية بمصر طبقاً لبيانات ٢٠٠٧ تضم نحو ٣٩ % من سكان الحضر .
- اختلال التوزيع الجغرافي للسكان .
- ارتفاع معدلات البطالة .

وأنهى كلمته قائلاً : ما سبق يوضح ضرورة توفير آليات لإعادة توزيع السكان ، طبقاً للمساحات المتوفرة ، والخروج للمجتمعات الجديدة ، وسياسات وبرامج للتوطين ، وربط العمل بالإقامة . وقف التوسعات الصناعية والإنتاجية في المناطق القديمة وقصرها على المناطق غير المأهولة والظهير الصحراوي.

شكر الأستاذ الدكتور / مصطفى أحمد مصطفى الدكتور / مجدي عبد القادر ؛ ثم دعى الدكتورة / منى دسوقي لإلقاء كلمتها.

بدأت دكتورة منى كلمتها بتقديم التحية للأستاذة الدكتورة/ فادية عبد السلام – مدير المعهد ، والأستاذ الدكتور مصطفى أحمد مصطفى منسق السيمينار ، والأستاذ الدكتور هشام مخلوف، ورحبت بالسادة الحضور ، ثم بدأت في عرض موضوع " **السكان والمكان الإطار الاقتصادي والديموجرافي في ربع قرن قادم**" ، حيث جاء بالعرض ؛

- تتميز مصر بوجود تباين شاسع بين المناطق الجغرافية المتمثلة في وادي النيل والدلتا ذوي الكثافة السكانية العالية ، وباقي أنحاء البلاد المأهولة ببعض السكان في أماكن متفرقة، أو تلك المناطق غير المأهولة على الإطلاق لقحولة أرضها الصحراوية .

- توزيع السكان على المكان في مصر بعد هام من أبعاد المشكلة السكانية ؛ حيث يتركز السكان في مصر في الدلتا والشريط الضيق على جانبي نهر النيل ، مما أفرز نتائج وأثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة . فقد ارتفعت الكثافة السكانية في المساحة المأهولة ارتفاعاً شديداً نتيجة النمو السكاني، ونتيجة النزوح لفترات طويلة من الريف الى الحضر .
- لا تقف أبعاد المشكلة السكانية عند معدل النمو السكانى، بل يضاف إليها أسلوب أو نمط توزيع السكان، بحيث يجب أن يكون هناك توزيعاً جغرافياً متوازناً بين الاقاليم المختلفة للدولة. كذلك فإن أحوال السكان من حيث التعليم والصحة والبطالة والاتصال بالمرافق الأساسية وغير ذلك من الخصائص السكانية تمثل البعد الثالث من أبعاد المشكلة السكانية.

فالتوزيع الجغرافي للسكان على أرض مصر غير متوازن حيث يقترب عدد سكان مصر من ثمانين مليوناً ، ويقدر معدل النمو السكاني السنوي بنحو ٢ % سنوياً، ويعيش نحو ٩٥ % من السكان على نحو ٧ % من مساحة أرض مصر المقدرة بحوالي مليون كيلو متر مربع من الأرض ، مما يشير إلى أن التوزيع الجغرافي للسكان في مصر ، هو أهم أبعاد المشكلة السكانية، وإذا أضفنا أن التنمية العمرانية عنصر فاعل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاسراع بمعدلاتها ، فالنتيجة أن زيادة معدل النمو السكانى مع التوزيع غير السليم للسكان ينعكس سلباً على أحوال السكان ، من حيث التعليم والصحة والبطالة والاتصال بالمرافق الأساسية وغير ذلك، الأمر الذى يجعل مصر تعانى من ظاهرة تدني الخصائص السكانية. يضاف إلى ذلك أن مصر لم تهتم الاهتمام الكافي بالبعد المكانى كأحد أبعاد التنمية، لذا يتطلب الأمر مزيداً من التركيز على البعد المكانى كبعد هام ومؤثر فى عملية التنمية الاقتصادية. فنظراً لأن الأرض المستخدمة فى مصر محدودة ، ومعدلات النمو السكانى فيها مرتفعة، فسوف يؤدى ذلك التوزيع غير السليم إلى زيادة حدة

المشكلة الاقتصادية ، وتباطؤ التنمية الاجتماعية والبشرية، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى شكل التوزيع الجغرافى للسكان ومحاولة البحث عن هيكل مكانى متوازن لا يشكل إعاقة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- كثافة السكان و نوعياتهم و مستوياتهم لها تأثيراتها على معدلات النمو والتطوير والتغير فى المجتمع ، أكثر المحافظات كثافة للسكان بالنسبة لإجمالي المساحة؛ محافظة القليوبية(٣٨٦٣,٦ فرد/كم٢) ثم القاهرة(٢٦١٠,١ فرد/كم٢) ، فالغربية(٢٠٩٨,٢ فرد/ كم٢)، ثم محافظة الاسكندرية (٢٠٩٨,٢ فرد/ كم٢). بينما أقلها كثافة هما محافظتي أسوان (١٩,٣ فرد٢/كم) ، والسويس(٥٨,٢ كم٢).
- إرتفاع معدل نمو السكان بشكل أسرع من معدل نمو الموارد يؤثر سلبياً على الخصائص السكانية. فالزيادة السكانية على المستوى القومى والاقليمى تؤدى إلى زيادة فى أعداد من هم فى سن التعليم ، ولا يقابلها زيادة مماثلة فى الخدمات التعليمية بسبب نقص الموارد المخصصة للانفاق على التعليم، مما يؤدى إلى العديد من المشاكل مثل عدم القدرة على استيعاب المدارس للأعداد المتزايدة من الأطفال، وارتفاع الكثافة فى الفصول، وارتفاع معدل التلاميذ لكل مدرس كما يترتب على الزيادة السكانية زيادة نسب التسرب من التعليم الابتدائى وارتفاع نسبة الأمية.
- تؤثر الكثافة السكانية على نوعية الخدمات الصحية، وقدرة الدولة على نشرها فى جميع القرى والمناطق العشوائية. وتدفع الزيادة السكانية السكان إلى ترك المحافظات المكدسة بهم، وتأسيس مناطق سكنية على حدود المناطق الحضرية وخاصة القاهرة التى أصبحت تضم أكبر عدد من المناطق العشوائية المحرومة من الخدمات الإنسانية. هذا بالإضافة إلى ارتفاع أعداد الأسر الفقيرة وكذلك معدلات البطالة .